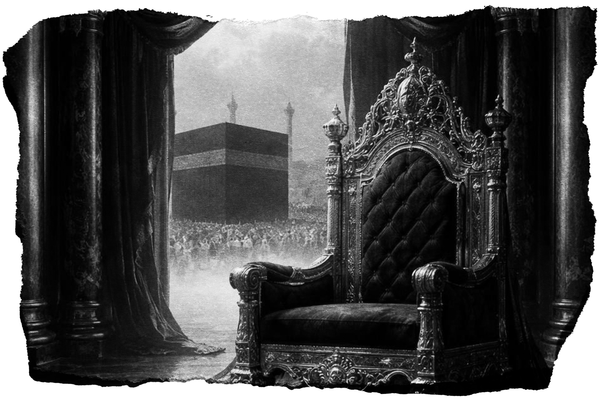

الحجّ الغائب

عن عرض السلاطين العثمانيين

تُظهر أحداث عهد السـلطان عثمان الثاني بوضوحٍ كيف تحـوّل الدِّين، في لحظاتٍ حرجة من تاريخ الدولة العثمانية، إلى أداةٍ لتبرير صراعٍ سياسيٍ عميق، لا إلى باعثٍ روحيٍ خالص. فقد أورد محمد فريد بك في كتابه تاريخ الدولة العلية العثمانية أن السلطان الشاب، وهو في الثامنة عشرة من عمره، قرر عقد النيّة على أداء فريضة الحج في وقتٍ كانت فيه سلطنته تمرّ باضطرابٍ شديد، وتعيش تحت هيمنة الإنكشـارية وتمردهم المتصاعـد. ولم يكن هذا القرار، في سـياقه التاريخي، معزولًا عن واقعٍ سياسـيٍ محتقن، ولا عن صراعٍ مكتوم بين سلطانٍ يسعى إلى إعادة تشـكيل الدولة، وقوةٍ عسكرية أدمنت التّحكم في القرار والامتياز.

ويُطرح هنا سـؤالٌ جوهري: هل كان قرار الحج مبادرةً روحيةً خالصة من السـلطان، مخالِفةً لتقاليد من سـبقوه، أم افتراحًا ذا خلفية سياسية أُريد له أن يُتّخذ غطاءً شرعيًا لتحركاتٍ أعمق؟ فمن المعلوم أن السـلطان سليم الأول، أول من احتلّ الحرمين الشريفين، وكان قد أصدر مرسومًا يقضي بعدم حجّ السلاطين، مبررًا ذلك بما يترتب على مواكبهم من مشـقةٍ على الناس، وبما قد تسببه رحلة الحج الطويلة من فراغٍ سياسي واضطرابٍ أمني في دولة مترامية الأطراف. وقد تحوّل هذا التوجّه، مع الزمن، إلى قاعدةٍ فقهية سياسية استُدعيت كلما دعت الحاجة.

ومع تسرّب نيات السلطان عثمان الثاني بشأن إصلاح الجيش، وتأسيس جيشٍ جديد يحدّ من نفوذ الإنكشـارية، وصلت إليهم أخبار عزمه على الحج، فاستُخدم القرار ذريعةً لتأجيج المعارضة. ولم يكـن اعتراضهم، في حقيقته، خوفًا على السـلطان أو على اسـتقرار الدولة، بقدر مـا كان خوفًا على مواقعهم، وامتيازاتهم، ومسـتقبلهم في ظل مشروعٍ إصلاحيٍ يهدد وجودهم. فاستند الإنكشارية في موقفهم إلى فتوى قديمة نُسبت إلى عهد السلطان سليم الأول، تنصّ على "عدم لزوم حجّ السلاطين لما يترتب على غيابهم من فتن واضطرابات". وهنا يتجلّى بوضوح كيف تُسـتدعى الفتوى من سياقها التاريخي لتؤدي وظيفة سياسـية آنية، وتُمنح صفة الإلزام الشرعي وهي في حقيقتها أداة صراع على السلطة.

لم يتراجع السـلطان عن قـراره، فكان ذلـك ناقـوس الخطـر الحقيقـي. فتجمّعت الإنكشـارية أمـام القصر السـلطاني، لا بدافع النصيحة أو الحرص، بـل دفاعًا عن مصالحهم المهـددة، خصوصًـا بعد أن قلّص السـلطان المخصصات المالية، لا للإنكشارية وحدهم، بل للمفتي وبعض كبـار رجال الدولة، في إشـارة واضحة إلـى توجهه لكسـر شـبكة المصالح المتحالفة ضد السـلطة المركزية. وكانت هذه الإجراءات، فـي نظرهم، مقدمةً لعـزلٍ وتولية، ومحاسبةٍ لا عهد لهم بها.

> قراءة تاريخية في الفتوى، الحكم، وتوظيف الدين في الدولة العثمانية.

ويشـير محمد فريد بك إلى أن تمكّن الإنكشـارية من مفاصل الدولة بلغ حدًّا جعله يعجز عن استكمال وصف فظائعهم، مكتفيًا بالتذكير بأن الشريعة توجب طاعة ولي الأمر، فكيف بقتله؟ لا سيما وأن السـلطان، على صغر سـنه، حقق للدولة انتصارات بعد فترة من الجمـود. ويكتفي المؤرخ بذكر أسـماء من شهدوا الواقعة، مشـيرًا إلى أن كل من عارض أو أبدى تعاطفًا مع السلطان لقي المصير ذاته، وهو ما أدى طبيعيًا إلى انهيار هيبة الدولة، وانتقال القرار الفعلي إلى أيدي الإنكشارية المتمردين. غير أن اللافـت في طرح فريد بك – على كثافة عاطفته تجاه الحادثـة – غيابه عن التعليق على أصل مسألة الحج نفسها. وهو صمتٌ يثير التساؤل، خصوصًا مع علمه الدقيق بتاريخ سلاطين الدولة. فلو أن أحـدًا من سلاطين آل عثمـان أدى فريضة الحج فعلًا، لـكان ذلك حدثًا مفصليًـا دوّنته المصادر بإسـهاب. أما الادعاء بأن بعضهم حجّ متخفيًا، فلا يسنده تاريخٌ موثّق، ويبدو أقرب إلى محاولةٍ متأخرة لتجميل الصورة، واستدعاء الرمزية الإسلامية لتبرير ممارسات سياسية لا تنسجم مع تلك الرمزية.

وتـزداد المفارقة حين تُطرح تسـاؤلات معاصرة عبـر محركات البحث عن سـبب عدم حجّ السلاطين، وتأتي الإجابات مكرّرةً لمقـولات فقهية عامة: الخوف من الفتن، طول الغياب، جواز الإنابة. غير أن هذه التبريرات تظل ناقصة ما دامت المصادر لا تذكر من أناب عن من، ولا توضّح الإطار الفقهي الذي التزم به السلاطين داخل دولتهم، لا خارجه. كما أن الاستشـهاد بحوادث تاريخية بعيدة – كتعطّل الحج زمن القرامطة – لا يسـتقيم مع واقع دولةٍ كانت تمتلك القدرة العسـكرية والأمنية على تأمين طرقها، إن أرادت.

وتذهب بعـض الآراء إلى القول إن سلاطين الدولة العثمانية لم يولوا الحج مكانته، ومالوا بدلًا مـن ذلك إلى مظاهر دينية بديلة، كتعظيم القبور، وهو طرحٌ يعكس جدلًا عقديًا عميقًا لا يمكن فصله عن تأثيرات البكتاشـية وغيرها من التيارات التي تغلغلت في صفوف الإنكشـارية، وأسهمت في إنتاج فهمٍ مغاير للدين، يُستخدم لتسويغ العنف وإضفاء الشرعية عليه.

وفي خضم هذا كله، طُلب من السـلطان الشـاب أن يقتل أسـتاذه ومعلمه عمر أفندي، في انتهاكٍ صارخ لمكانة العلماء التي طالما ادّعت الدولة العثمانية صونها. وحين رفض السـلطان، كان الرفض إعلانًا أخيرًا لتمسكه بما تبقى من سلطته. فجاء الردّ سريعًا وعنيفًا، حيث اندفع الإنكشارية نحو قصـر طوب قابي، ألقوا القبض على السـلطان، وأُعدم شـنقًا أمام قصره، بعد حكـمٍ لم يتجاوز أربع سنوات.

وهكذا انتهت تجربة عثمان الثاني، لا بوصفها مأساة سلطانٍ شاب فحسب، بل بوصفها شاهدًا تاريخيًا على مرحلـةٍ جرى فيها توظيف الدِّيـن، والفتوى، والرمز، لتغطية صراعٍ سياسـيٍ عارٍ انتهى باغتيال الشرعية، وتمكين القوة المتمردة من مصير الدولة.

المراجع:

1. بهادر ينيشهيرلي أوغلو، مولاي السلطان: رواية رواها تحسين باشا، ترجمة: يمان كيالي (الكويت: ذات السلاسل، 2020).
2. ثريا فاروقي، حجاج وسلاطين، ترجمة: أبو بكر أحمد باقادر (بيروت: منشورات الجمل، 2010).
3. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي (بيروت: دار النفائس، 1983).